

إحصائية الأحكام الصادرة في الطعون

المقدمة إلى المحكمة الدستورية منذ

عام ٢٠١٣

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠١٣/٣/٢٠	٥٢١٣	٢٠١٣/٣/٧	عدم دستورية ما ورد في النص المتعلق بعدم جواز الطعن بالحكم المتعلق بتقدير أجر المثل الصادر عن محكمة الدرجة الأولى واعتبار هذا النص باطلًا وجديرًا بالإلغاء وذلك من تاريخ صدور هذا الحكم.	عدم دستورية قانون المالكين المستأجرين رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١	(١) لسنة ٢٠١٣	١
٢٠١٣/٤/١٦	٥٢١٧	٢٠١٣/٤/٣	وبناءً على كل ما سبق فإن المحكمة تجد أن الطعن على عدم دستورية الفقرة المتضمنة حرمان المحكوم عليه من الطعن في قرار محكمة الاستئناف الصادر بتأييد حكم المحكمين واقع في <u>محله</u> الأمر الذي يترتب عليه اعتبار هذه الفقرة من المادة (٥١) من قانون التحكيم رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١ مخالفة لأحكام المادة (١/٦) والمادة (١/٢٨) من الدستور، وعليه تقرر المحكمة عدم دستورية هذه الفقرة من هذه المادة.	عدم دستورية المادة (٥١) من قانون التحكيم رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١	(٢) لسنة ٢٠١٣	٢
٢٠١٣/٦/٢٣	٥٢٢٥	٢٠١٣/٦/١٢	<p>أولاً: رد الطعن بعدم دستورية المادتين الثالثة والثامنة من قانون التحكيم والمادة (٢٧) من نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦.</p> <p>ثانياً: عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لما ورد في المادة العادية والخمسين من قانون التحكيم لسبق صدور حكم عن المحكمة يقضي بعدم دستوريتها.</p> <p>ثالثاً: عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للمادة الرابعة والخمسين من قانون التحكيم لعدم توفر مصلحة للطاعن في طعنه.</p> <p>رابعاً: عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى تعليمات عطاءات الأشغال الحكومية لسنة ١٩٨٧ لعدم الاختصاص.</p>	عدم دستورية المواد ٥٤، ٥١، ٨، ٣ من قانون التحكيم رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١ والمادة (٢٧) من نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٢ والبند الثالث من الفقرة (ب) من المادة (٤) من تعليمات عطاءات الأشغال الحكومية لسنة ١٩٨٧.	(٣) لسنة ٢٠١٣	٣

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠١٣/٩/٤	٥٢٤٠	٢٠١٣/٨/٢٨	رد الطعن	عدم دستورية المادة (٢/أ/٦٦) من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، والمادة (٤/ج) من نظام أصول المحاكمات في القضايا الضريبية الحقوقية رقم (٣) لسنة ٢٠١٠.	(٤) لسنة ٢٠١٣	٤
٢٠١٣/١٠/١٣	٥٢٤٥	٢٠١٣/١٠/٣	ردہ من حيث الشكل وإعادة الملف الاستئنافي إلى مصدره.	عدم دستورية قانون الانتخاب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢.	(٥) لسنة ٢٠١٣	٥
٢٠١٣/٨/١	٥٢٣٣	٢٠١٣/٧/٣٠	رد الطلب شكلاً.	النظر في قانون البلديات رقم (١٣) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته وبيان ما إذا كانت هناك شبهة دستورية تعتري المواد الثانية والثالثة والخامسة والثامنة والسادسة والعشرين والثالثة والثلاثين والسادسة والاربعين من القانون المذكور.	(٦) لسنة ٢٠١٣	٦
٢٠١٣/١٢/١	٥٢٥٧	٢٠١٣/١١/١٤	تقرر المحكمة عدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (١١) من قانون الأسماء التجارية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ وإعلان بطلانها اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.	عدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (١١) من قانون الأسماء التجارية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦.	(٧) لسنة ٢٠١٣	٧

رقم الحكم	الرقم المتسلسل	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ القرار	تصدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
.٨	(١) لسنة ٢٠١٤	عدم دستورية نصوص من قانون الانتخاب مجلس النواب رقم (٢٥) لعام ٢٠١٢	رد الطعن بعدم الدستورية – في حدود الإحالة – شكلاً	٢٠١٤/٥/١٥	٥٢٨٧	٢٠١٤/٥/٢٦	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
.٩	(٢) لسنة ٢٠١٤	عدم دستورية البنددين (١) و (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٥) من قانون المالكين المستأجرين رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ على وجه الخصوص والمادة (٥) منه على وجه العموم.	رد الطعن شكلاً.	٢٠١٤/٢/٢٦	٥٢٧٣	٢٠١٤/٣/٢	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
.١٠	(٣) لسنة ٢٠١٤	عدم دستورية المادة (١٣١) من نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ والمعدلة بموجب النظام المعدل رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٢	رد الطعن.	٢٠١٤/٧/٣	٥٢٩٤	٢٠١٤/٧/١٦	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
.١١	(٤) لسنة ٢٠١٤	عدم دستورية المادة (١٤) من نظام موظفي وكالة الأنباء الأردنية وتعديلاته رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠.	عدم دستورية نص الفقرة (ب) من المادة (١٤) من نظام موظفي وكالة الأنباء الأردنية المشار إليها واعتبارها باطلة.	٢٠١٤/٩/٣	٥٣٠١	٢٠١٤/٩/١٦	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
.١٢	(٥) لسنة ٢٠١٤	عدم دستورية البنددين (١) و (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٥) من قانون المالكين المستأجرين رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ على وجه الخصوص والمادة (٥) منه على وجه العموم.	١. رد الطعن بعدم دستورية الفقرتين (أ و ج) من المادة الخامسة من قانون المالكين المستأجرين شكلاً. ٢. رد الطعن بعدم دستورية الفقرة (ب) من المادة الخامسة من قانون المالكين المستأجرين موضوعاً.	٢٠١٥/١/٢٢	٥٣٢٥	٢٠١٥/٢/١	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
.١٣	(١) لسنة ٢٠١٥	عدم دستورية المادة (٢١) من قانون تطوير وادي الأردن رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨ بجميع فقراتها.	رد الطعن موضوعاً فيما قبل منه شكلاً.	٢٠١٥/٤/٢٧	٥٣٤٠	٢٠١٥/٥/١١	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠١٥/٧/١٤	٥٣٤٨	٢٠١٥/٧/١	<p>١- عدم قبول الطعن بالمادة ٥٢ من قانون التحكيم رقم ٣١ لسنة ٢٠٠١ ورده موضوعاً.</p> <p>٢- قبول الطعن بنص العبارة الأولى من الفقرة (ب) من المادة ٤ من قانون التحكيم رقم ٣١ لسنة ٢٠٠١ شكلاً وموضوعاً والحكم بعدم دستوريتها وإعتبرها باطلة عملاً بأحكام المادة ١٥/ب من قانون المحكمة الدستورية.</p>	عدم دستورية المادتين (٥٢ و ٥٤) من قانون التحكيم رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١	(٢) لسنة ٢٠١٥	.١٤
٢٠١٥/٩/١	٥٣٥٦	٢٠١٥/٨/٢٥	عدم قبول هذا الطعن بعدم الدستورية ورده شكلاً.	عدم دستورية المواد (٩ و ١٠ و ١٣) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠١.	(٣) لسنة ٢٠١٥	.١٥
٢٠١٦/٤/١٠	٥٣٩١	٢٠١٦/٣/٣	حيث أن المحكمة الدستورية وفقاً للفقرة الأولى من المادة (٥٩) من الدستور تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة دون غيرها فإن محكمتنا تكون غير مختصة للنظر في الطعن المقدم في هذه الدعوى بما يتعين معه رده من حيث الشكل.	عدم دستورية نظام أسواق الجملة للخضار والفواكه المعدل رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٤ والتعديل رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٩ الجاري عليه.	(١) لسنة ٢٠١٦	.١٦
٢٠١٧/٣/١	٥٤٤٧	٢٠١٧/٢/٢٠	رد الطعن	عدم دستورية نظام صندوق التكافل الاجتماعي للقضاة، وموظفي وزارة العدل رقم (٤٤) لسنة (٢٠١٥)، وعلى وجه الخصوص، الطعن بأحكام المادتين (٣) و (١٣) وأية مواد أخرى منه، إذا كانت تحرم القضاة المتقاعدين قبل تاريخ (٢٠١٠/٦/١٦) من الاشتراك بالصندوق.	(١) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (٢) لسنة ٢٠١٦	.١٧

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠١٧/٣/١	٥٤٤٧	٢٠١٧/٢/٢٢	رد الطعن شكلاً بالنسبة للمادة (٩) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٠) لسنة (٢٠٠١)، ورد الطعن موضوعاً بالنسبة للمادتين (١٠ و ١٣) من القانون المذكور.	عدم دستورية المواد (٩ و ١٣ و ١٠) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٠) لسنة (٢٠٠١).	(٢) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (٣) لسنة ٢٠١٦	١٨
٢٠١٧/٤/١٦	٥٤٥٥	٢٠١٧/٤/٩	رد الطعن موضوعاً	عدم دستورية المادة (١٥٩) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية المؤقت رقم (٧٩) لسنة (١٩٦٦) وما طرأ عليه من تعديلات.	(٣) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (١) لسنة ٢٠١٧	١٩
٢٠١٧/٨/١	٥٤٧٤	٢٠١٧/٧/٢٦	رد الطعن	عدم دستورية الفقرة (٢) من المادة (٤٦) والمادة (٥٢) بجميع فقراتها من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ وما طرأ عليه من تعديلات.	(٤) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (٢) لسنة ٢٠١٧	٢٠
٢٠١٧/٨/٣٠	٥٤٧٩	٢٠١٧/٨/٢١	١. عدم دستورية العبارة الواردة في نهاية منطوق المادة (١) من نظام الضريبة الخاصة المعدل رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٦ ونصها: (ويعمل به اعتباراً من ٢٠١٦/٦/٢١). ٢. رد الطعن فيما زاد عن ذلك. ٣. اعتبار هذا الحكم نافذاً من تاريخ صدوره.	عدم دستورية النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة على المبيعات رقم (٩٧) لسنة (٢٠١٦)، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (٥٤١٣) الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/١	(٥) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (٣) لسنة ٢٠١٧	٢١

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم المتسلسل	
٢٠١٧/١٠/١٦	٥٤٨٤	٢٠١٧/١٠/٣	<p>حيث أن أحكام المحكمة الدستورية هي أحكام نهائية غير قابلة للطعن وملزمة لجميع السلطات و الكافة فإن قرارها هو قولٌ فصلٌ لا يقبل التأويل أو التعقيب من أي جهة كانت وله حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه مرة أخرى، مما يتعمّن معه عدم جواز النظر بهذا الطعن ورده شكلاً لسبق الفصل في موضوعه.</p>	<p>عدم دستورية النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة على المبيعات رقم (٩٧) لسنة (٢٠١٦)، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (٥٤١٣) تاريخ ٢٠١٦/٨/١ باعتبار النظام المطعون فيه قد تقرر سريانه بأثر رجعي.</p>	<p>(٦) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (٤) لسنة ٢٠١٧</p>	٢٢
٢٠١٨/٤/١	٥٥٠٩	٢٠١٨/٣/٢٨	رد الطعن موضوعاً	<p>عدم دستورية (البند ٤ من الفقرة ج) والفقرة (د) من المادة (٣) من قانون المنافسة غير المشروعة، والأسرار التجارية رقم (١٥) لسنة (٢٠٠٠)</p>	<p>(١) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (١) لسنة ٢٠١٨</p>	٢٣
٢٠١٨/٥/١٦	٥٥١٤	٢٠١٨/٥/٧	<p>١- الحكم بعدم دستورية عبارة (أو إنهاء خدمته، اذا لم يكن مستكملاً مدة الخدمة الازمة، لإحالته على الاستيداع أو التقاعد) الواردة في القسم الأخير من الفقرة (ج) من المادة (١٥) من قانون استقلال القضاء رقم (٢٩) لسنة (٢٠١٤).</p> <p>٢- رد الطعن بالنسبة لباقي فقرات المادة (١٥) المشار إليها.</p>	<p>الطعن المباشر المقدم من مجلس النواب بعدم دستورية المادة (١٥) من قانون استقلال القضاء رقم (٢٩) لسنة (٢٠١٤).</p>	<p>(٢) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (٢) لسنة ٢٠١٨</p>	٢٤

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠١٨/٧/١	٥٥٢٣	٢٠١٨/٦/٢٥	رد الطعن موضوعاً	عدم دستورية البند (٢) من الفقرة (و) من المادة (٥٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المؤقت المعدل رقم (٢٩) لسنة (٢٠٠٩) الذي بمقتضاه تم تعديل القانون الأصلي، للضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة (١٩٩٤).	(٣) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (٣) لسنة ٢٠١٨	.٢٥
٢٠١٨/٨/١٣	٥٥٢٧	٢٠١٨/٧/٢٩	رد الطعن موضوعاً	عدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (٦٦) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) النافذ من تاريخ ٢٠١٥/١/١	(٤) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (٤) لسنة ٢٠١٨	.٢٦
٢٠١٨/٩/١٧	٥٥٣١	٢٠١٨/٩/٩	رد الطعن بالمادة (٣٥) من قانون الكهرباء المطعون بها شكلاً ورده موضوعاً بالنسبة للطعن بالمادة (١٠) من القانون ذاته.	عدم دستورية المادة (٢٨) من قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢، حول الترخيص لشركات توزيع الكهرباء.	(٥) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (٥) لسنة ٢٠١٨	.٢٧
٢٠١٨/٩/٢٧	٥٥٣٤	٢٠١٨/٩/١٣	أ- الحكم بدستورية قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (٦٤) لسنة (٢٠٠٢). ب- الحكم بدستورية الفقرة (ج) من المادة (٤٤) من قانون الكهرباء العام المؤقت المشار إليه بالفقرة (أ) من هذا الحكم. ج- رد الطعن بجميع أسبابه موضوعاً.	عدم دستورية قانون الكهرباء العام المؤقت برقم (٦٤) لسنة (٢٠٠٢) وبعدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (٤٤) من هذا القانون.	(٦) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (٦) لسنة ٢٠١٨	.٢٨

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم اللسلسلي
٢٠١٨/١٢/١٦	٥٥٤٩	٢٠١٨/١٢/٣	عدم دستورية الجزء الأخير من المادة (٧٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ ونصه (ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعة للطعن) وإعادة مقدار الرسم الذي استوفى من الطاعنة لأنها محققة في طعنها.	عدم دستورية الجزء الأخير من المادة (٧٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) ونصه (ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعة للطعن).	(٧) لسنة ٢٠١٨	٢٩
٢٠١٩/٧/٧	٥٥٨٦	٢٠١٩/٧/١	رد الطعن	عدم دستورية الفقرة (أ) من المادة (١١) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة (١٩٨٧) وما طرأ عليه من تعديلات.	(١) لسنة ٢٠١٩	٣٠
٢٠١٩/١٠/١	٥٥٩٩	٢٠١٩/٩/٢٣	رد الطعن	عدم دستورية الفقرة (٥) من المادة (١٧٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم (٢٤) لسنة (١٩٨٨) النافذ ، والفقرة (٢) من المادة (١٧٨) من ذات القانون .	(٢) لسنة ٢٠١٩	٣١
٢٠١٩/١١/١٧	٥٦٦	٢٠١٩/١١/٤	رد الطعن	عدم دستورية نظام مراكز الاشخاص ذوي الاعاقة رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٤ والمادة (١٢) منه بجميع فقراته	(٣) لسنة ٢٠١٩	٣٢

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠٢٠/٣/١٦	٥٦٢٤	٢٠٢٠/٣/٩	رد الطعن	عدم دستورية المادة (٩/ب/٢) من قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته	(١) لسنة ٢٠٢٠	.٣٣
٢٠٢٠/٥/١١	٥٦٤٠	٢٠٢٠/٥/٣	رد الطعن	عدم دستورية البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٩) من قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته	(٢) لسنة ٢٠٢٠	.٣٤
٢٠٢١/٢/١	٥٦٩٦	٢٠٢١/١/٣١	رد الطعن	عدم دستورية المادة (٢٠) من قانون التنفيذ رقم (٢٥) لسنة (٢٠٠٧)، حسبما عدلت بالقانون رقم (٢٩) لسنة (٢٠١٧).	(١) لسنة ٢٠٢١	.٣٥
٢٠٢١/٦/١٦	٥٧٢٤	٢٠٢١/٦/٣	عدم دستورية المادة (٩) من نظام إعفاء أرباح صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٦.	عدم دستورية المادة (٩) من نظام إعفاء أرباح صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٦ الصادر بموجب المادة (٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (٥٤١٥) تاريخ ٢٠١٦/٨/١٦.	(٢) لسنة ٢٠٢١	.٣٦

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠٢١/٧/١٥	٥٧٢٩	٢٠٢١/٧/٦	رد الطعن	عدم دستورية المادة (١٢٦) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٥) من سنة ٢٠١٩.	(٣) لسنة ٢٠٢١	.٣٧
٢٠٢١/٨/١٩	٥٧٣٦	٢٠٢١/٨/١٧	رد الطعن	عدم دستورية المادة (١٣٧/ج) من قانون العمل رقم (٨) لسنة (١٩٩٦) وتعديلاته.	(٤) لسنة ٢٠٢١	.٣٨
٢٠٢١/٩/١٦	٥٧٤٣	٢٠٢١/٩/٧	رد الطعن	عدم دستورية الفقرة (د) من المادة (٦) من نظام الشمول بتأمينات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥.	(٥) لسنة ٢٠٢١	.٣٩
٢٠٢٢/٢/١	٥٧٧١	٢٠٢٢/١/١٨	رد الطعن	عدم دستورية الفقرة (د) من المادة (٣) من نظام رسوم المقالع والتعديل رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ ، والفقرة (د) من المادة (٣) من نظام رسوم المقالع والتعديل رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٢.	(١) لسنة ٢٠٢٢	.٤٠

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠٢٢/٥/١٦	٥٧٩٢	٢٠٢٢/٥/١٠	<p>١. رد الطعن المتعلق بالبند (٢) من الفقرة (ز) من الماده (٦٤) من قانون الضمان الاجتماعي النافذ رقم (١) لسنة ٢٠١٤ .</p> <p>٢. عدم الاختصاص بالنسبة للطعن بعدم دستوريه الفقرتين الاولى والثانية من الماده (٤٤) من قانون الضمان الاجتماعي الملغى رقم (٣٠) لسنة (١٩٧٨) .</p>	عدم دستوريه البند (٢) من الفقرة (ز) من الماده (٦٤) من قانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته رقم (١) لسنة ٢٠١٤ وبالتناوب عدم دستوريه الماده (٤٤) بفقرتها (١) من قانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ .	٤١	(٢) لسنة ٢٠٢٢
٢٠٢٣/١/٢٦	٥٨٣٨	٢٠٢٣/١/١٥	رد الطعن	عدم دستوريه الفقرة (٣) من الماده (٣) والفقرة (٢) من الماده (٥) ، والماده (٨) من قانون منع الجرائم رقم (٧) لسنة ١٩٥٤ .	٤٢	(١) لسنة ٢٠٢٣
٢٠٢٣/٣/١	٥٨٤٧	٢٠٢٣/٢/٢١	رد الطعن بعدم دستوريه الفقرتين (١) و (٢) من الماده (١٩١) من قانون اصول المحاكمات المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٨ .	عدم دستوريه الفقرتين (١) و (٢) من الماده (١٩١) من قانون اصول المحاكمات المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٨ .	٤٣	(٢) لسنة ٢٠٢٣ في (٣) الطعن رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢
٢٠٢٣/٤/٢	٥٨٤٩	٢٠٢٣/٣/١٩	رد الطعن شكلاً	عدم دستوريه الماده (٢/٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .	٤٤	(٣) لسنة ٢٠٢٣ في (٤) الطعن رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠٢٣/٤/١٦	٥٨٥١	٢٠٢٣/٤/٤	رد الطعن	عدم دستورية المواد (٣/ب و ١٣) من النظام رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٥، نظام الإقرارات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الأرباح الصادر بموجب الفقرة (أ) من المادة (٧٧) من قانون ضريبة الدخل وتعديلاته رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، والمادة (٣/ب) من النظام رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٥ نظام المصاريف والمخصصات والاستهلاك والاعفاءات ، الصادر أيضاً بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٧٧) من قانون ضريبة الدخل المذكورة.	(٤) لسنة ٢٠٢٣	٤٥
٢٠٢٣/٦/١٥	٥٨٦٨	٢٠٢٣/٦/١٣	رد الطعن	عدم دستورية المادة (٢/٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته.	(٥) لسنة ٢٠٢٣	٤٦
٢٠٢٣/٨/١٦	٥٨٧٥	٢٠٢٣/٨/٨	أولاً: عدم دستورية الفقرة (د) من المادة (٦٢) من نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١، والتي نصها: " تستوفي السلطة مبلغاً إضافياً مقداره (٢٥٪) من مبلغ كلفة إزالة الضرر اللاحق بالبيئة أو المقدر من اللجنة الخاصة أو المحكوم به حسب مقتضى الحال". ثانياً: رد الطعن فيما عدا ذلك.	عدم دستورية المادة (٥٢ مكرر) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠، وتعديلاته ، والمادة (٦٢) الفقرات (ب، ج، د) من نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ الصادر بموجب المادتين (٥٦ و ٥٢) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠.	(٦) لسنة ٢٠٢٣	٤٧

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠٢٤/٢/٢٩	٥٩١٢	٢٠٢٤/٢/٢٠	عدم دستورية العبارة الواردة في نهاية منطوق المادة الاولى من نظام الإقرارات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الأرباح وتعديلاته رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٥ ونصها (ويعمل به اعتباراً من ٢٠١٥/١/١) واعتبار هذا الحكم نافذاً من تاريخ صدوره.	عدم دستورية المادة (١) من نظام الإقرارات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الأرباح وتعديلاته رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٥ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٦ والمنشور على الصفحة (٦٧٦٥) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٣٤٩) بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٦ المعول به اعتباراً من تاريخ ٢٠١٥/١/١.	(١) لسنة ٢٠٢٤	٤٨
٢٠٢٤/٣/١٧	٥٩١٥	٢٠٢٤/٣/٥	رد الطعن	عدم دستورية المادة (٢/٤٨) من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته.	(٢) لسنة ٢٠٢٤	٤٩
٢٠٢٤/٤/١	٥٩١٧	٢٠٢٤/٣/١٩	رد الطعن شكلاً	عدم دستورية الفقرة (٤) من المادة (٢/٦) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ والمعدل بالقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٨.	(٣) لسنة ٢٠٢٤	٥٠
٢٠٢٤/٤/١٦	٥٩٢٢	٢٠٢٤/٤/٢	رد الطعن لعدم الاختصاص	عدم دستورية المادة (٣٤) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ كما كانت عليه قبل التعديل الساري بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١.	(٤) لسنة ٢٠٢٤	٥١

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠٢٤/٨/١	٥٩٤٢	٢٠٢٤/٥/٢٨	رد الطعن شكلاً.	عدم دستورية المادتين (١٠/ج) و(١١/ج) من قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٦٨.	(٥) لسنة ٢٠٢٤ في الطعن رقم (٦) لسنة ٢٠٢٤	٥٢
٢٠٢٤/٦/٦	٥٩٣١	٢٠٢٤/٧/٢	عدم دستورية عبارة ((أو الحكم الإداري المختص) الواردة في المادة (٣٩) من قانون الزراعة رقم (١٣) لسنة ٢٠١٥ وكذلك عبارة (أو الحكم الإداريين) الواردة في المادة (٤٠) من القانون ذاته.	عدم دستورية عبارة ((أو الحكم الإداريين ، ويتم البت فيها بصفة الاستعجال)) الواردة في المادة (٤٠) من قانون الزراعة رقم (١٣) لسنة (٢٠١٥) ونصها " تنظر دعاوى الحراج والمراجع أمام محاكم الصلح أو الحكم الإداريين ويتم البت فيها بصفة الاستعجال ."	(٦) لسنة ٢٠٢٤ في الطعن رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤	٥٣
٢٠٢٤/٧/١٦	٥٩٣٧	٢٠٢٤/٧/٢٣	رد الطعن شكلاً	عدم دستورية الفقرتين (٤، ٢) من المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ .	(٧) لسنة ٢٠٢٤ في الطعن رقم (٥) لسنة ٢٠٢٤	٥٤

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠٢٤/١٠/١٦	٥٩٥٧	٢٠٢٤/١٠/١	عدم دستورية الفقرة (٤) من المادة (٢٠٦/ب) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته والتي نصّها: "من نصف القيمة إلى مثل القيمة عن البضائع غير الخاضعة لأي رسوم أو ضرائب ولا تكون ممنوعة أو محصورة".	عدم دستورية الفقرة (٤) من المادة (٢٠٦/ب) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ والمعدل بالقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٨.	(٨) لسنة ٢٠٢٤	.٥٥
٢٠٢٥/٢/١٦	٥٩٧٦	٢٠٢٥/٢/٦	رد الطعن	عدم دستورية التعديلات التي طرأت على المادتين (٤٣/١٠) من النظام الداخلي لنقابة الصحفيين رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته بموجب النظام رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٨.	(١) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٩) لسنة ٢٠٢٤	.٥٦
٢٠٢٥/٣/٢	٥٩٨٠	٢٠٢٥/٢/١٧	رد الطعن	عدم دستورية التعديلات التي طرأت على المادتين (٤٣/١٠) من النظام الداخلي لنقابة الصحفيين رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته بموجب النظام رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٨.	(٢) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٤	.٥٧
٢٠٢٥/٤/٣	٥٩٨٤	٢٠٢٥/٣/٢٤	رد الطعن	عدم دستورية الفقرة (ب) من المادة (٦٢) من قانون الطيران المدني رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٧ لمخالفتها المواد (١٦، ٧، ١٠١، ٩٨، ٩٧، ٢٧، ١٠٢، ١٠٣، ١١٢٨، ١٠٣) من الدستور.	(٣) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (١) لسنة ٢٠٢٥	.٥٨

تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ صدور القرار	خلاصة الحكم	موضوع الطعن	رقم الحكم	الرقم المتسلسل
٢٠٢٥/٤/٣	٥٩٨٤	٢٠٢٥/٣/٢٤	رد الطعن شكلاً	عدم دستورية المادة (٤٤/و) من قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته.	(٤) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٣) لسنة ٢٠٢٥	.٥٩
٢٠٢٥/٥/١٥	٥٩٩٣	٢٠٢٥/٥/٥	رد الطعن	عدم دستورية البند (٣) من المادة (٥٤/ج) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته	(٥) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٢) لسنة ٢٠٢٥	.٦٠
٢٠٢٥/٦/١	٥٩٩٤	٢٠٢٥/٥/٢١	رد الطعن شكلاً	عدم دستورية الفقرتين (٢ و ٤) من المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته	(٦) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥	.٦١
٢٠٢٥/٧/٣١	٦٠٠٢	٢٠٢٥/٧/١٧	عدم دستورية قانون نقابة المعلمين الأردنيين رقم (١٤) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته، واعتباره باطلًا من تاريخ صدور هذا الحكم.	عدم دستورية قانون نقابة المعلمين الأردنيين رقم (١٤) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته، بمجمله لمخالفته نصوص المواد (١/٦ و٣٥ و٧٦)، (٧)، (٦)، (٩)، (٢٣)، (٢٠)، (١٢٠)، (١٢٨) من الدستور.	(٧) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥	.٦٢

٢٠٢٥/١٢/١٦	٦٠٢٤	٢٠٢٥/١٢/٩		عدم قبول الطعن	عدم دستورية المادة (٣٢/ب) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته لمخالفة المادتين (٦١٥) و(١٢٨) من الدستور .	(٨) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥	.٦٣
------------	------	-----------	--	----------------	--	--	-----

